يتلقّى الجواب، بصورة رسمية، في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ذاته»[٢٦].

في هذه الاجواء المتوترة، أرسل الملك السعودي، عبدالعزيز، برسالة صريحة الى الكيلاني، كتب فيها: «انكم تعلمون بأن بريطانيا لها علاقة بالبلاد العربية من ثلاثة وجوه: أولاً، انها حكومة صديقة؛ ثانياً، انه، مهما يكن [أمرها]، فانها أهون شراً، وأصلح للبلاد العربية من غيرها؛ ثالثاً، ان زمام الامور التي فيها مصالح البلاد العربية هي في يد الله، ثمّ في يديها. فاذا تحقق عندنا ذلك، وجب علينا ان ننظر في الحال والاستقبال في الاتفاق معهم بكل ممكن، الّا في الامور التي فيها مضرّة لمصالح البلاد... وان ما أعرفه عن حكومة بريطانيا يجعلني أقول انني عرفت منها انها لا تحب تكليف العرب بأمر لا يطيقونه، ولا تحب الّا حُسن السمعة، ولا يستثنى من ذلك الّا المسألة التي نرجو من الله ان يحلّها، لأنها هي المعرقلة لبعض الاحوال، وهي مسألة فلسطين»[٢٧].

بعد رسالة الملك السعودي، اعلن وزير الخارجية العراقية، فوزي السعيد، موقفاً مكوّناً من النقاط التالية:

- قطع العلاقات مع المانيا وحلفائها، واعلان الحرب عليها فوراً.
- استخدام فرقتين من الجيش العراقي للقتال في صحراء ليبيا، أو في البلقان، تبعاً لما يقتضيه الموقف الحربي، ويتولّى صلاح الدين الصباغ قيادتهما.
- ارسال سماحة المفتي الى الولايات المتحدة الاميركية، ليتعرّف الى رجالاتها البارزين، وليكسب عطف الشعب الاميركي.
- تنقية الاجواء السياسية، واعادة الاعتبار الى المعارضين من رجالات العراق[٢٨].

وبهذا الموقف، وفي ضوء التطوّرات الدولية، والعربية، بدا وارداً ان تنقسم الوزارة العراقية على نفسها، وان يتعرّض الائتلاف لمحاولة فرطه. والواقع، لقد حاول نوري السعيد، بالاتفاق مع الوصيّ على العرش الامير عبدالاله، تحقيق هذا الانهيار، فدعا هذا الاخير مجلس الوزراء الى عقد جلسة، برئاسته، في البلاط الملكي، بهدف توضيح موقفه المؤيد لقطع علاقات العراق مع ايطاليا، ومحاولة التأثير في عدد من الوزراء لتغيير مواقفهم. غير ان الجلسة اختُتمت بما لا يرضي الامير، لأن جميع الوزراء، باستثناء نوري السعيد ومحمد أمين زكي، وقفوا الى جانب الكيلاني[٢٩].

لكن الامير عبدالاله ونوري السعيد لم يسلّما بهذه النتيجة، فسعيا، مجدداً، الى فرط الوزارة، بسلوك ثلاثة سبل: الاول، احداث انشقاق في صفوف الوزراء يتزعّمه نوري السعيد؛ الثاني، قيام الوصي على العرش بممارسة الضغوط على الوزراء لتحقيق هذا الغرض؛ الثالث، التهديد البريطاني المباشر. وقد ورد التهديد على لسان السفير البريطاني، الذي صرّح بـ «ان على العراق ان يختار بين صداقته لبريطانيا وبين رئيس وزرائه»[٣٠]. على ان الموقف البريطاني ذهب الى ابعد من التصريح، الى ممارسة الضغط بأن طلبت الحكومة البريطانية من الولايات المتحدة الاميركية ان توقف شحن الاسلحة الاميركية التي كانت حكومة الكيلاني طلبت شراءها. واثر تفاقم الصراع، برز تياران متضادان داخل الحكومة. تيار دعا الى «الانحياز المطلق الى جانب الحلفاء، لا سيما بريطانيا، دون قيد أو شرط، حتى وانْ أدّى ذلك الى قيام بريطانيا بتكليف الجيش العراقي بالقتال الى جانبها خارج حدوده. وكانت بريطانيا عرقلت، ووقفت في وجه، كل الجهود التي بذلت لتوسيع الجيش العراقي، وتسليحه، وكان على رأس هذا الاتجاه نوري السعيد، يؤازره عدد من الساسة». أمّا التيار